بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تناشد فيه مجلس الأمن اتخاذ تدابير عاجلة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتدعو إلى مواجهة الخطر المصيري المحتمل في الهجرة اليهودية[1]

تونس، 1990/11/21

صدر خلال الأيام الماضية عن يتسحاق شمير. وعن عدد من وزراء حكومته، تصريحات تؤكد على التمسك باحتلال الأراضي العربية والفلسطينية، وضمّها كجزء من أراضي اسرائيل الكبرى. ولتحويلها الى مجال لاستيعاب موجات المهاجرين اليهود السوفيات الجدد، والاعتداء على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس وفلسطين.

"ان هذه التصريحات تعبر عن المخططات الصهيونية الخطيرة؛ مخطط الضم الرسمي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكريس الاستيطان الواسع فيها، وخاصة داخل القدس الشريف وحولها بشكل لم يسبق له مثيل، والتي آخرها قرار شارون بإنشاء 15 ألف وحدة سكنية في القدس المحتلة. وذلك ضمن تهويد أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام.

"وتأتي هذه المواقف العلنية والإجراءات التوسعية والالحاقية والاعتداءات على المقدسات مترابطة مع استمرار وتصاعد أشكال القمع والارهاب والقتل اليومي لشعبنا الفلسطيني، نساءً وأطفالاً ورجالاً. وقرارات منع عشرات الآلاف من العمال حق العمل والعيش. وتسليح عصابات المستوطنين على نطاق واسع. والسماح الرسمي لها باستخدام اسلحتها ضد أبناء شعبنا العزل. وبل أن هذه المخططات الصهيونية تدلل على الخطورة النوعية التي انتهى اليها الوضع داخل أراضي دولة فلسطين. وعلى وصول المخطط الاسرائيلي الى أعلى درجات التحدي والامعان في تنفيذ أهدافه الاجرامية والتوسعية.

"ان هذا التطور الخطير لم يعد يحتمل مجرد اجراءات شكلية من النوع الذي تسعى الولايات المتحدة الى فرضه على مجلس الأمن الدولي، لامتصاص النقمة، ولتغطية الجرائم والاحتلال الاسرائيلي. بل ان هذه التطورات تتطلب تدابير عاجلة والزامية يتخذها مجلس الامن لوقف الاستيطان والتوسع. ولمنع سياسة الضم والالحاق. ولتأمين الحماية الدولية لشعبنا في أراضي

[1] **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 823 (1990/12/2)، ص 7.

دولة فلسطين المحتلة من خلال قوات دولية تحت اشراف الامم المتحدة تمهيداً لممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

"ان الادارة الامريكية عبر مواقفها وممارساتها الفعلية، تمنح الغطاء الكامل لسياسة حكومة شامير التوسعية. وجرائمها، واستمرار احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية، بما في ذلك استخدام "الفيتو" لتغطية هذه الجرائم والسياسة، وهي تتحمل المسؤولية الكاملة عن عرقلة وتعطيل دور الشرعية الدولية والقياس بمعايير مختلفة لهذه القرارات وهذه المبادئ عندما يتصل الامر باسرائيل وجرائمها وعدوانها واحتلالها لأراضينا، في الوقت الذي تزعم فيه حرصها على تطبيق هذه الشرعية في أزمة الخليج ولتجويع شعب العراق.

"ان مصداقية وهيبة الامم المتحدة ومجلس الأمن والنظام الدولي الجديد، هي أمام المحك الفعلي اليوم. حيث يظهر التحدي السافر والمكشوف الذي تمارسه حكومة شمير، ضد جميع قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط.

"ان منظمة التحرير الفلسطينية تدعو جميع القوى الدولية الحريصة على الالتزام بالشرعية الدولية، الى وقف هذا التعطيل الامريكي لدور مجلس الأمن بالتواطؤ مع حكومة شمير، والى التعامل المتوازن والمتكامل مع جميع مشكلات وقضايا المنطقة. حرصا على منع الانفجار الشامل الذي صار وشيكا، واصبح يهدد أمن المنطقة والعالم بأسره.

"وتدعو المنظمة جميع الدول والأطراف المعنية لإعادة النظر الفورية بموضوع الهجرة اليهودية، وخاصة اليهود السوفيات التي تهدد حقوق شعبنا وأرض وطنه، وتشكل خرقاً صريحاً لكل القواعد والاعراف والقرارات الدولية والانسانية.

"وتؤكد المنظمة على أهمية حشد طاقات الامة العربية بأكملها ضد هذا الخطر المصيري الذي يتهددها. وعلى اهمية الاسراع كذلك في خطوات الحل السلمي العربي لأزمة الخليج مع الغطاء الدولي لحفظ الحقوق والمصالح للجميع. ورفض دعوات الحرب المدمرة التي تحضر وتحشد لها الادارة الامريكية.

"ان شعبنا الفلسطيني سيواصل كفاحه بتصميم لا يلين لمواجهة التهديد الاستراتيجي الذي يتعرض له اليوم، ويدعو كل الشعوب والقوى العربية والصديقة الى كسر حاجز الصمت الذي تحاول واشنطن وتل أبيب فرضه على ما يرتكب من جرائم داخل أرضنا المحتلة، وما يخطط له من مشاريع الحاقية وتصفوية.

" ان الدعوة الى تأمين الحماية الدولية لارضنا وشعبنا تمثل اليوم الخطوة الرئيسية التي يمكن بواسطتها لجم خطط شمير ومنع الانفجار الشامل في المنطقة. ولهذا فإن منظمة التحرير

الفلسطينية تتوجه الى جماهير امتنا العربية وقادة الأمة. وتؤكد على ضرورة تكاتف كل الجهود لمواجهة هذه الأفكار المحدقة بأمتنا ومستقبلها وأمنها القومي ووجودها".

وانها لثورة حتى النصر.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تونس: 90/11/21

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/